



تقييم الأثر البيئي والاجتماعي

مشروع مجمع التكسير الهيدروجيني - الشركة المصرية

للتكرير - مسطرد

النسخة النهائية

الفصل السابع - البحوث الاجتماعية: المدخل والسياق

الاجتماعي والسياسي والاقتصادي

١-٥١٢٨٧

ديسمبر ٢٠٠٨

أعدت الترجمة شركة البحوث والاستشارات الهندسية

١١ شارع عكاشة - الدقي - الجيزة

ت/فاكس: ٣٧١٨٧٥٦٤ (٢٠٢)

www.erc-egypt.com

جدول المحتويات

١	٧- البحوث الاجتماعية: المدخل والسياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي
١	٧-١ الأهداف الفرعية لتقييم الأثر الاجتماعي
١	٧-١-١ مقدمة
٢	٧-١-٢ دمج واستشارة المعنيين
٢	٧-١-٣ الدراسة الاجتماعية-الاقتصادية للوضع الراهن
٣	٧-١-٤ الدراسة الصحية للوضع الراهن
٣	٧-١-٥ إطار عمل سياسة إعادة التوسيع
٣	٧-١-٦ تقييم الأثر الاجتماعي
٤	٧-١-٧ إطار خطة الإدارة الاجتماعية
٤	٧-٢ البحوث الاجتماعية
٤	٧-٢-١ تطور عملية المسح الاجتماعي
٨	٧-٢-٢ المنهجية والمهارات
١٠	٧-٢-٣ وصف المشروع
١٢	٧-٣ استراتيجية البحث الاجتماعي للمرحلة الأولى من تقييم الأثر الاجتماعي
١٢	٧-٣-١ معايير اختيار موقع البحث الاجتماعي للمرحلة الأولى
١٦	٧-٣-٢ مواقع البحث الاجتماعي والجماعات المستهدفة
٢٠	٧-٤ السياق القومي للبحث الاجتماعي
٢١	٧-٤-١ التاريخ الاجتماعي السياسي
٢٢	٧-٤-٢ السياق الاجتماعي الاقتصادي القومي
٢٣	٧-٤-٣ الخدمات الاجتماعية وظروف المعيشة
٢٤	٧-٤-٤ السياق الاجتماعي السكاني القومي
٢٥	٧-٥ السياق الإقليمي للبحث الاجتماعي للشركة المصرية للتكرير
٢٥	٧-٥-١ محافظة القاهرة
٢٨	٧-٥-٢ محافظة القليوبية
٢٩	٧-٥-٣ السياق المؤسسي والإداري للبحث الاجتماعي للشركة المصرية للتكرير

الجدول

٧	٧-١ تقييم الأثر الاجتماعي، برنامج جلسات الاستماع العامة وأنشطة خطة الشركة المصرية للتكرير للإدارة الاجتماعية
٧	٧-٢ مواقع البحث الاجتماعي، الجماعات المستهدفة وحجم العينة للمرحلة الأولى من تقييم الأثر الاجتماعي (سيتم تطويرها في المرحلة الثانية من تقييم الأثر الاجتماعي كقسم من خطة الإدارة الاجتماعية)
١٩	٧-٣ مواقع البحث الاجتماعي، الجماعات المستهدفة وحجم العينة للمرحلة الأولى من تقييم الأثر الاجتماعي (سيتم تطويرها في المرحلة الثانية من تقييم الأثر الاجتماعي كقسم من خطة الإدارة الاجتماعية)

الأشكال

- شكل ١-٧ مواقع المسح الاجتماعي الصحي (المتأثرة بمرحلة البناء بشكل مباشر) مايو-يونيو ٢٠٠٨ ١٥
- شكل ٢-٧ أحياء محافظة القاهرة ٢٦
- شكل ٣-٧ الوحدات الحكومية المحلية والإقليمية ٣٠



٧- البحوث الاجتماعية: المدخل والسياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي

١-٧ الغرض والأهداف الفرعية لتقييم الأثر الاجتماعي

٧-١-١ مقدمة

يهدف تقييم الأثر الاجتماعي، باعتباره جزءاً من تقييم الأثر الاجتماعي والبيئي للشركة المصرية للتكرير، ضمان إتباع المعايير الدولية والمصرية للممارسة النموذجية^(١)، والتأكد من مدى إمام المعنيين بفوائد المشروع، وضمان حمايتهم من الآثار السلبية المحتملة، وضمان تأييدهم للمشروع، بأقل مخاطر ممكنة عليهم وعلى الشركة.

أهداف تقييم الأثر الاجتماعي

- رصد الأوضاع والظروف الاجتماعية والاقتصادية والصحية قبل المشروع.
- التأكد من فهم آثار المشروع من جانب السكان ومختلف الجماعات الاجتماعية المتأثرة به.
- تحديد المخاطر الاجتماعية على السكان المتأثرين بالمشروع، وعلى المشروع، واقتراح بدائل لتخفيف هذه المخاطر.
- تيسير الآثار الإيجابية ومواجهة الآثار السلبية من خلال توصيات لخطة الإدارة الاجتماعية.

تم إجراء تقييم الأثر الاجتماعي للشركة المصرية للتكرير من خلال مجموعة من المسوح الاجتماعية والثقافية والمؤسسية والسياسية والصحية والاقتصادية. شملت رصد وتحليل البيانات، بالإضافة لمجموعة من الاستشارات لجمع البيانات من خلال تقديم بيانات حديثة ودقيقة وإدارة الاهتمامات والتوقعات حول المشروع. وأهتم تقييم الأثر الاجتماعي اهتماماً خاصاً بالفقراء والجماعات الضعيفة، لأنه من الممكن أن تكون الآثار السلبية أكثر تأثيراً على مستويات معيشتهم وبالتالي ربما تؤثر سلباً على نجاح المشروع^(١).

ويعتبر تقييم الأثر الاجتماعي الذي تم في الفترة من يناير الي ديسمبر ٢٠٠٨ هو الجزء الأول الذي يضمن فهم الآثار الإيجابية والسلبية على المشروع وعلى حياة الأفراد والجماعات من السكان، والتأكد من أن تصميم المشروع يعظم من الآثار الإيجابية ويقلل من التأثيرات السلبية، دون تعرض الكفاءة الاقتصادية للمشروع وفوائده الاقتصادية على السكان المتأثرين به بشكل عام (مثل السكان المتأثرين بشكل مباشر أو غير مباشر). فالشكل المثالي هو أن يتم إنجاز ذلك دون أي آثار سلبية. ومن ثم فعلى مخططي المشروع أن يتجاوزوا المفاضلة بين المساواة والكفاءة من خلال تنويع الآثار على مختلف الفئات المعنية.

(١) كالجماعات التي تعتمد في معيشتها وفي حيازتها على ظروف متقلبة غير آمنة، كالأفراد المتأثرين بالمشروع في المنطقة المتأثرة به في الموقع الجنوبي، وكالمعاقين جسدياً أو عقلياً، والمحرومين أو المستبعدين اجتماعياً وثقافياً.

ويتضمن تقييم الأثر الاجتماعي الخاص بالشركة المصرية للتكرير عدد من المكونات الخاصة التي يدعم بعضها بعضاً وتساهم في تقييم الأثر الاجتماعي والبيئي بشكل عام، وتعرض الفقرة التالية لهذه المكونات، ثم تعرضها الفصول ٨-١٢ بالتفصيل.

٧-١-٢ دمج واستشارة المعنيين

تعتبر عملية دمج واستشارة الشركاء المعنيين عملية أساسية للمشروع، وتلعب دوراً حيوياً في بناء علاقة إيجابية مع المعنيين بالمشروع، هذا فضلاً عن كونها من متطلبات سياسة هيئة التمويل الدولية IFC، كما توضحها الوثيقة الخاصة بمعايير الأداء في البنود ١ و ٥. وتهدف عملية دمج واستشارة المعنيين إلى:

- تحديد المعنيين المهتمين بالمشروع و/أو الذين يتوقع أن يؤثروا على مخرجات المشروع.
- التأكد من أن المعنيين بالمشروع ملمين به وبأثره المحتمل عليهم (إيجابياً وسلبياً).
- تحديد آثار المشروع المحتملة والمتوقعة.
- منح المعنيين بالمشروع الفرصة للمشاركة في خطط الشركة التي تستهدف تجنب آثار المشروع وتقليلها والتعامل معها.
- العمل مع المعنيين بالمشروع لتعزيز الإسهام الإيجابي للشركة في تطوير المجتمعات المحلية المجاورة.
- بناء علاقة عمل إيجابية بين المعنيين بالمشروع والمشروع، لدعم رؤيتهم للمشروع باعتباره "جاراً جيداً".

بدأ تنفيذ عملية دمج واستشارة المعنيين منذ التخطيط الأولي للمشروع (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، وهي أيضاً جزء مكمل من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (٢٠٠٨) وسوف تستمر أثناء مرحلة إنشاء المشروع ومرحلة التشغيل. فالممارسة الجيدة الدولية تتطلب صياغة هذه العمليات في خطة إعلان واستشارة عامة (PCDP) يتم إتباعها أثناء مسح تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وكذلك تحويلها لإجراءات. ويعرض الفصل الثامن لمُلخَص هذه الخطة، وهي مذكورة بالتفصيل في المجلد الثالث من دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.

٧-١-٣ الدراسة الاجتماعية-الاقتصادية للوضع الراهن

تعتبر الدراسة الاجتماعية-الاقتصادية للوضع الراهن (أو تحليل موقف الظروف الاجتماعية) ضرورية لتحديد المستقبلين الاجتماعيين ذوي الحساسية للمشروع، وفي توفير رصد للوضع الاجتماعي قبل المشروع حتى يمكن تقييم أي آثار مستقبلية^(١). حيث يستلزم تقييم الآثار الاجتماعية المستقبلية بدقة لتوفير مجموعة من المؤشرات الإحصائية لتمثل موقفاً مرجعياً. فالموقف المرجعي يستخدم في تحليل الظروف الاجتماعية الأساسية الحالية ويساعد

(١) يلاحظ أن البيانات الإحصائية على المستوى المحلي تكاد تكون معدومة، رغم توفرها بشكل جيد على المستويين القومي والمحافظ. والإحصائيات التي تم جمعها محلياً ذات نوعية رديئة وغير متنسقة من حيث التغطية. وبسبب مثل هذه الثغرات في البيانات، كان من الضروري القيام بعملية جمع مباشر لبعض البيانات الأساسية (أي إجراء مسح ميداني) لكي يتسنى توفير إطار حديث وموثوق به للأوضاع الاجتماعية.

في تقييم الآثار المستقبلية، مثل تقديم بيانات إتجاهية. وركزت الدراسة الاجتماعية-الاقتصادية للوضع الراهن في المرحلة الأولى من تقييم الأثر الاجتماعي على المنطقة المتأثرة بشكل مباشر (المجاورة للإنشاءات).

٧-١-٤ الدراسة الصحية للوضع الراهن

تكمل الدراسة الصحية للوضع الراهن الدراسة الاجتماعية-الاقتصادية للوضع الراهن وتقييم الأثر البيئي من خلال تقييم الوضع الصحي للسكان المحتمل تأثرهم بالمشروع. حيث يعطى المشروع أهمية قصوى للأهتومات الأساسية للمعنيين المحليين في علاقتهم بالمشروع. وهى الأثر المتوقع على الصحة العامة للسكان (وخاصة الأطفال). ولذلك يوفر المسح الصحي تقريراً حول الحالة الصحية الحالية تساعد في تقييم أى آثار إيجابية أو سلبية للمشروع على الصحة، كما تعتبر وسيلة للتمييز بين التغيرات في الأنماط الصحية في المجتمعات المحلية الناتجة عن المشروع وبين التغيرات الناتجة عن عوامل أخرى^(٣).

٧-١-٥ إطار عمل سياسة إعادة التسيكين

توفير إطار عمل سياسة إعادة التسيكين^(١) يلعب دوراً حيوياً في تحديد أى إحلال مادي أو اقتصادي ناتج عن نزع ملكية أرض للمشروع. فوفقاً لمعايير مؤسسة التمويل الدولية IFC، يجب توفير قاعدة معلومات كاملة حول أى جماعات من المحتمل أن يقوم المشروع بإعادة تسيكينهم وتأثرهم مادياً أو اقتصادياً، سواء كانوا مستخدمين للأرض بشكل رسمي أو غير رسمي. وعلى الرغم من أن نزع ملكية أرض دائمة للمشروع محدودة على المناطق الصناعية ولها ملاك رسميين راغبين في بيع أو تأجير أرضهم، فإن وجود عمال لشركة القاهرة لتكرير البترول مقيمين على الموقع الجنوبي رقم ١، وكذلك قرب المناطق السكنية والتجارية للموقع الشمالي، ووجود مستخدمين غير رسميين لمنطقة التفريغ يتطلب معالجة أى آثار محتملة على مستويات المعيشة. ولتحقيق ذلك تم إعداد إطار سياسة إعادة التسيكين للمرحلة الأولى من تقييم الأثر الاجتماعي، وسوف يتم تطويرها لخطة تدخل كاملة لإعادة التسيكين خلال المرحلة الثانية من تقييم الأثر الاجتماعي عندما يتم إجراء مسح إضافية (أكتوبر - ديسمبر ٢٠٠٨).

٧-١-٦ تقييم الأثر الاجتماعي

يدمج تقييم الأثر الاجتماعي نتائج أربع مناطق للبحث الاجتماعي تم وصفها فيما سبق. ويلعب تقييم الأثر دوراً ذا دلالة في تطوير المشروع من خلال نتائج أساسية هي:

- تحديد المخاطر المحتملة على المعنيين وعلى المشروع
- تجنب المخاطر المحتملة من خلال اقتراح بعض المحاذير أو تقليل المخاطر يمكن مراعاتها في أى تدخلات مستقبلية، المشروع و/أو المخاطر الخارجية والتي ربما تتضمن ضغطاً أو تعارضاً اجتماعياً

(٢) من ذلك مثلاً الصناعات الأخرى العاملة في المنطقة، والتلوث الناجم عن حركة النقل، والحالة الاجتماعية الاقتصادية للسكان، وبعض أنشطة سبل المعيشة المحلية التي تنطوي على مخاطر حقيقية كالعامل في صهر المعادن بصورة غير مرخصة.

(٣) معيار الأداء رقم (٥) لهيئة التمويل الدولية.

- إرشاد مديري المشروع بتوقعات المعنيين وشكاواهم
- تعزيز عملية اتخاذ القرار بالتوافق والمشاركة الفعلية في اتفاقيات حل المشكلة و/أو تقليل المخاطر

٧-١-٧ إطار خطة الإدارة الاجتماعية

- إعتماداً على نتائج تقييم الأثر الاجتماعي، ألتزامات الشركة المصرية للتكرير نحو إدارة أثار المشروع تبعاً للاتفاق المبرم مع المعنيين بالمشروع، خطة الإدارة البيئية الاجتماعية (أنظر الفصل الثاني عشر). وتشمل تقييم الإدارة الاجتماعية مقاييس لتجنب أو معالجة الأثار السلبية المحتملة ومقاييس لتعظيم أى أثار إيجابية للمشروع، بما تشمل من إسهامات تطوعية للشركة المصرية للتكرير فى تنمية المجتمع المحلى. ويشمل إطار خطة الإدارة البيئية على:
- الاستمرار فى إجراء بحوث اجتماعية للمشروع.
 - أهداف إدارة الأثر الاجتماعي التى تسعى الشركة المصرية للتكرير ومقاولوها إلى تحقيقها وتقييمها باستخدام مؤشرات أداء أساسية محددة، والوسائل المقترحة (كلما أمكن ذلك)^(٥) التى تساعد الشركة ومقاوليها فى تحقيق هذه الأهداف.
 - البنية الهيكلية والإدارية لتنفيذ خطة الإدارة الاجتماعية.
 - وسائل متابعة ومراقبة أداء خطة الإدارة الاجتماعية.

٢-٧ البحوث الاجتماعية

أجرت الشركة المصرية للتكرير البحوث الاجتماعية على أربع مراحل: مرحلة أولية (يناير-فبراير ٢٠٠٨)، مرحلة الاستطلاع (مارس-أبريل ٢٠٠٨)، المرحلة الأولى من تقييم الأثر الاجتماعي (مايو-يونيو ٢٠٠٨)، والمرحلة الثانية من تقييم الأثر الاجتماعي (أكتوبر-ديسمبر ٢٠٠٨ وهي مستمرة)، وسوف تعرض كل مرحلة بالتفصيل فى سياق عرض إطار خطة الإدارة الاجتماعية (المجلد الثالث الفصل الثاني عشر).

١-٢-٧ تطور عملية المسح الاجتماعي

المسح الاجتماعي التمهيدية^(٦). أجرى مركز الدراسات والبحوث البيئية مسوحاً واستشارات (بلغت ذروتها فى جلسة استماع عامة) تمهيدية، خلال الفترة من يناير حتى فبراير ٢٠٠٨^(٧). وتم إجراء المسوح والاستشارات فى نطاق دائرة مركزها مناطق الشركة المصرية للتكرير وبنصف قطر خمسة كيلو مترات. ولتحقيق أغراض هذه المناقشة، فقد تم تسميتها بالمنطقة الواسعة للمشروع. وتركزت أغلب الاستشارات مع إدارة شركة القاهرة لتكرير البترول والعاملين بها. كما تم تطبيق استمارة استبيان من خلال المقابلة حول توقع الأثر، إلى جانب عقد حلقات

(٥) أدوات التعامل مع بعض الأثار الاجتماعية، فيما يتصل مثلا بالأثار المترتبة على حركة النقل، أو تسكين عمال البناء، أو الأثار غير المتوقعة لمرحلتى الإنشاء والتشغيل، وهذه كلها سيتم تطويرها كلما دعت الحاجة لتحقيق الأهداف المتفق عليها.

(٦) تمت تلك المسوح فى إطار عملية وصف للمشروع لم تكن قد اكتملت بعد، ولذلك كانت عبارة عن بحوث تفسيرية ذات قاعدة عريضة نسبياً من الموضوعات، فلم تتعمق ما تناولته بالاستقصاء بشكل منهجي منظم.

(٧) أنظر المسح الأولي لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي الذي أجرى فى مارس ٢٠٠٨.

نقاشية غير رسمية مع أعضاء المجتمعات المحلية^(٨). وكان من نتائج هذه المرحلة الأهتمام المتزايد حول سياسة الشركة المصرية للتكرير في التوظيف، وخاصة إذا كانت الوظائف التي ستوفرها الشركة غير متاحة للسكان المحليين^(٩). ووجود فجوات جغرافية ومميزات عملية، وذلك من أجل تحسين فهم السكان المتأثرين بالمشروع، فقد كان لدى البعض منهم شكوك من أن يؤدي المشروع لإعادة تسكينهم، فقد تم تطوير مختلف المناهج والأدوات للمرحلة التالية من البحث الاجتماعي الذي تم إجراؤه بشكل أساسي، لتوفير بيانات الاستكشاف الاجتماعي.

المسح الاستطلاعي لتقييم الأثر الاجتماعي. تم إجراء مسوح الأسر والاستشارات خلال الفترة من مارس حتى أبريل ٢٠٠٨ لخصر المخاطر الاجتماعية وتوفير بيانات (اجتماعية أساسية للوضع الراهن) تمهيدية^(١٠). واستهدفت السكان المتأثرين بالمشروع في "عرب الحصن" الواقعة جنوب شرق الموقع الجنوبي للشركة المصرية للتكرير، وفي "الخصوص" استهدفت الدراسة السكان المقيمين والعاملين بالقرب من السور الشرقي للموقع الشمالي، وفي منطقة "الكراتسة". كما أجريت في مارس ٢٠٠٨ مناقشات غير رسمية لإعداد إطار معاينة يساعد في اختيار العينة لدراسة الوضع الراهن. كما تم القيام بزيارتين ميدانيتين في منطقتي الدراسة لتطوير مناهج الدراسة والتخطيط لاختيار العينة. وهدفت الزيارة الأولى (٢١ مارس ٢٠٠٨) لبحث السياق المحلي ومناطق الأثر، وتقدير عدد الأسر وبالتالي تقدير حجم العينة في كل منطقة. وأتسم الإخباريون الأساسيون والقيادات في كلاً المجتمعين باستعدادهم للمساعدة وصاحبوا فريق البحث في الجولات الاجتماعية التفقدية بالمنطقة. ودعم فريق البحث ملاحظاته العامة بمقابلات مفتوحة قصيرة. وكان من أهداف المرحلة الاستطلاعية لتقييم الأثر الاجتماعي التأكد من استيعاب الشركة المصرية للتكرير للقضايا الاجتماعية. فضلاً عن تحديد المسوح الاستطلاعية للأثار الإيجابية والسلبية المحتمل حدوثها أثناء مرحلتى الإنشاء والعمل.

وتبع هذا البحث السريع استكمال الاستبيان الاستطلاعي للوضع الراهن مع عدد من المناقشات الجماعية المركزة لإزالة أى شكوك لدى الأهالى، والتعرف على توقعاتهم وكذلك فهم تصورات السكان المتأثرين بالمشروع بشكل مباشر لآثاره المحتملة^(١١). ولتحقيق الأهداف المتعددة للبحث الاجتماعي، تنوعت بيانات المسح للوضع الراهن لتشمل:

- بيانات عن السكان وعن القدرات البشرية الأساسية، وتحديد انعكاساتها على التخطيط للتوظيف وللعمالة، والآثار، وتقليل المخاطر.

(٨) ولكن لم تكن ثمة خطة منهجية للمعاينة أو جمع بيانات قاعدية (أي قبلية).
(٩) كان يتعين أن تقدم المشاورات الأولية معلومات واضحة عن المشروع لكي تستطيع توقعات الناس وتتعامل الناس وتتعامل معها. إلا أن تفاصيل مشروع الشركة المصرية للتكرير لم تكن قد اتضحت بعد خلال تلك المرحلة، خاصة ما يتعلق بسياسة التوظيف التي لم يرد أى إشارة بشأنها.

(١٠) كان من مهمات الاستطلاع الذي قام به الفريق الاجتماعي وضع تقرير مؤقت.
(١١) نظراً للسرعة التي أجريت بها تلك المسوح، بسبب ضرورة إعداد التقرير المؤقت وتسليمه، لم يتح لنا أكثر من عشرة أيام لإنجاز العمل الميداني، وهي فترة غير كافية لبناء علاقة قوية مع المجتمع ومع المبحوثين تسمح بالوقوف على توقعاتهم وهمومهم بالذقة الواجبة.

- بيانات اقتصادية وبيانات العمل (الأنشطة المولدة للدخل واستراتيجيات المعيشة الأخرى) والآثار الإيجابية المحتملة التي قد يدعمها نجاح الشركة المصرية للتكرير وتقليل المخاطر.
- بيانات خاصة بالتنظيم المؤسسي والمحلى، لفهم الأطر المختلفة للروابط الاجتماعية.
- بيانات خاصة بالبنية الأساسية والخدمات الاجتماعية، لتوفير بيانات حول الخدمات الاجتماعية التي سيكون لها تأثير إيجابي على المشروع والخدمات الاجتماعية التي قد يكون له آثار سلبية نظرا لنقصها أو عدم جودتها^(١٢).

وكان هذا المسح الاستكشافي بمثابة الأساس لتخطيط المرحلة الأولى من المسح الاجتماعي الاقتصادي للوضع الراهن، والذي تم تنفيذه في شهري مايو ويونيو ٢٠٠٨ (انظر الفصل التاسع). إضافة إلى ذلك، تم جمع بعض البيانات الأساسية الصحية للمساعدة في تطوير المسح الصحي الشامل للوضع الراهن الذي تم تنفيذه في شهري مايو ويونيو ٢٠٠٨ (انظر الفصل التاسع).

وبالإضافة إلى المسح للوضع الراهن، تم عقد استشارات تمهيدية خلال مارس وأبريل ٢٠٠٨، وحيث أنه حتى هذه المرحلة لم تطور الشركة المصرية للتكرير سوى بيانات محدودة حول خصائص المشروع^(١٣)، فالبيانات الاجتماعية التي تم جمعها خلال شهري يناير وفبراير ٢٠٠٨ قد تم تسجيلها في سياق صناعة القرار الموحد. إلى جانب ذلك، لم يكن لدى مركز الدراسات والبحوث البيئية في أثناء تلك الفترة (يناير - فبراير ٢٠٠٨) خطة عملية للإعلان والاستشارات العامة، كما أن عملية بناء علاقة بين المشروع والمعنيين لم تكن مكتملة. ومن ثم وبهدف دمج المعنيين، تحدد دور المرحلة الاستكشافية التي تمت خلال شهري مارس وأبريل ٢٠٠٨ في:

- بناء علاقات مع المعنيين بالمشروع.
- مواجهة الشائعات، ومساعدة المهتمين والتعامل مع التوقعات.
- جمع بيانات اجتماعية أعمق، وبيانات منظمة حول آثار المشروع بالأعتماد على العينة كجزء مكمل لمرحلة الاستكشاف.
- إعداد إطار للدراسة الشاملة لتقييم الأثر الاجتماعي.

المرحلة الأولى من تقييم الأثر الاجتماعي: مع نهاية مايو ٢٠٠٨^(١٤)، والحصول على التصريح الحكومي لإجراء الدراسة وصياغة وصف المشروع، بدأت المرحلة الأولى من تقييم الأثر الاجتماعي وبرنامج الاستشارة، (أنظر

^(١٢) الخدمات الاجتماعية المقصودة هي: الوحدات والخدمات الصحية، والمدارس، والمسكن... الخ. والآثار الإيجابية التي ستعود من وراء تحسين الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية يمكن أن تقضي على هموم أو مخاوف لو تم تقديمها وإدارتها على النحو الملائم.

^(١٣) من هذا أعداد وأنواع المستخدمين التي يتم تحديدها بعد وبالتالي لم يحص عنها شيئ. كذلك لم تعرف أي تفصيلات عن طرق النقل والمواصلات. وبينما كان معروفاً أن ٢١ من مستخدمي شركة القاهرة لتكرير البترول سوف يعاد تسكينهم، لم يتضح ما إذا كان الأشخاص المتأثرون بالمشروع في المناطق المجاورة له مباشرة سوف ينقلون من أماكنهم أم لا. وأخيراً لم تعلق أي تفاصيل عن أنواع الخدمات الاجتماعية التي ستقدم في مجتمعات المشروع.

^(١٤) تم تنفيذ البحث الاجتماعي الميداني باستخدام التصاريح السارية لجمع المادة، بينما لم يتسن الحصول على تصريح إجراء الفحوص الطبية إلا في نهاية شهر مايو ٢٠٠٨.

الجدول رقم ٧-١). وأنتهى العمل الميداني في ١٠ يونيو ٢٠٠٨، وساهم في إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. ونظرا لضيق الوقت المخصص للعمل الميداني والوصف غير الكافي المتاح عن المشروع، وهو ما سيتم عرضه في فقرة تالية، فقد استمر إجراء المسوح والاستشارة بعد الانتهاء من المرحلة الأولى من تقييم الأثر الاجتماعي. وتعرض الأقسام التالية لتصميم وعملية المسوح الاجتماعية التي شكلت المرحلة الأولى من تقييم الأثر الاجتماعي.

جدول ٧-١ تقييم الأثر الاجتماعي^(١٥)، برنامج جلسات الاستماع العامة وأنشطة خطة الشركة المصرية للتكرير للإدارة الاجتماعية

٢	١٤	٧	٣٠	٢٣	١٦	٩	٢	٢٦	١٩	١٢	٥	الأنشطة
أغسطس	يوليو	يوليو	يونيو	يونيو	يونيو	يونيو	يونيو	مارس	مارس	مارس	مارس	
												تكوين الفريق، وتحديد الأنشطة، والمهارات والتعليمات الأساسية، ومراجعة الوثائق، وورشة عمل بدء تقييم الأثر الاجتماعي
												المنهجية، خطة سحب العينة وإعداد الأدوات، الإنتهاء من مراجعة البيانات الثانوية وخطة الإعلان والاستشارات العامة
												رفع قدرات الشركة المصرية للتكرير وفريق العمل الميداني. تعيين مسئول الأتصال المحلي من المجتمعات المحلية. إعداد الأدلة التدريبية للاستشارات ومعلومات الشركة المصرية للتكرير وأدلة العلاقات العامة
												تحديد المعنيين واستشارات الأثر الاجتماعي: للحكوميين والسكان المتأثرين بالمشروع والمجتمع المدني
												العمل الميداني للمسح الاجتماعي الاقتصادي: جمع وتحليل البيانات لإعداد خطة تقليل المخاطر
												العمل الميداني للمسح الصحي، الأثار الصحية وخطة الإدارة الصحية، ودمج شركاء التنفيذ
												النسخة الأولى من إطار سياسة إعادة التسيكين
												العمل الميداني لملء ثغرات إطار سياسة إعادة التسيكين واستكمالها، ومراجعة وإيصال البيانات في خطة الإدارة الاجتماعية

(١٥) حدود الجدول الزمني وضعت بمعرفة الشركة المصرية للتكرير ارتباطا بتوقيتات تطوير المشروع.



٢	١٤	٧	٣٠	٢٣	١٦	٩	٢	٢٦	١٩	١٢	٥	الأنشطة
أغسطس	يوليو	يوليو	يونيو	يونيو	يونيو	يونيو	يونيو	مارس	مارس	مارس	مارس	
												الأثر وتقييم المخاطر والتخفيف والتقييم
												النسخة الأولى لتقرير تقييم الأثر الاجتماعي: التحليلات النهائية ومراجعة التقرير والكتابة والتنسيق والأشكال البيانية إلخ
												الانتهاء من الخطة المقترحة لتقييم ومتابعة تقليل المخاطر لإعداد النسخة الأولى من إطار خطة الإدارة الاجتماعية
												البيانات الاجتماعية لجلسات الاستماع العامة: الملخص التنفيذي للتقرير وخطة الإدارة الاجتماعية والإشراف على إعداد المادة العلمية ودعوات المعنيين وأماكن إقامة جلسات الاستماع إلخ
												جلسة استماع عامة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي في أماكن مناسبة للمعنيين الأساسيين والثانويين
												مراجعة النسخة الأولى لتقييم الأثر الاجتماعي الإطار النهائي لخطة الإدارة الاجتماعية

المرحلة الثانية من تقييم الأثر الاجتماعي: ونظراً لتغيير خطة تصميم المشروع للموقع الشمالي وتوسيع الموقع الجنوبي، وإتخاذ قرار في ١١ يونيو ٢٠٠٨ باستخدام منطقة التفريغ، والاستشارات الجارية حالياً والمسح الاجتماعي المقام من أكتوبر ٢٠٠٨ وحتى الإتفاق المالي النهائي في ٢٠٠٩ المتاحة. وسوف يعرض ذلك في ملحق الأثر الاجتماعي وتقييم الأثر الاجتماعي الموجب^(١٦) وخطة المشاورة والإفصاح المجتمعي وقد تم وصف المرحلة الثانية من تقييم الأثر الاجتماعي في الباب ١٢ متضمنة النشاطات وجدول المواعيد وتم عرض مسوح المرحلة الثانية من تقييم الأثر الاجتماعي لمنطقة التفريغ التي نفذت في أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٨ في الجزء ١١-٤-٤.

٧-٢-٢ المنهجية والمهارات

تعد عملية جمع البيانات (المنهجية)، جزء من العلوم الاجتماعية أكثر من العلوم الأخرى، تمثل البيانات التي يتم جمعها جزءاً من المعلومات الاجتماعية، خاصة في الحالة التي تؤثر فيها البيانات الاجتماعية التي يتم جمعها من المصادر الأولية (الأهالي/المعنيين/المستجيبين) على سلوكهم. وهو ما يؤثر بالتبعية على تقليل المخاطر و/أو يرفع

(١٦) لن يستخدم في البداية سوى القسم الجنوبي من منطقة التفريغ بمعرفة مقاولي التشييد، بحيث يتوفر لفريق إعداد خطة إعادة التسيك الوقت الكافي لإجراء البحث على النحو الواجب، وذلك قبل أن يبدأ استخدام القسم الشمالي من منطقة التفريغ (أنظر الفصل الحادي عشر).

الأهتمام أو التوقعات. وهو أمر يمثل أهمية خاصة للشركة المصرية للتكرير، نظرا للكثافة السكانية والسياق السياسي الاجتماعي الذي سيحيط بالشركة المصرية للتكرير. وسيؤثر طبيعة فريق تقييم الأثر الاجتماعي (نوعه، وجنسيته وخبرته المهنية) وعلاقته بالمعنيين على نوعية البيانات التي سيتم جمعها.

ولقد تم استخدام مناهج كمية وكيفية لمزيد من الفهم المتعمق للوضع الاجتماعي، وكانت المهمة الأولى تحديد منطقة المسح (أنظر الشكل رقم ٧-١ مواقع المسح الاجتماعي الصحي (التي ستتأثر بشكل مباشر نتيجة الإنشاء شهري مايو-يونيو ٢٠٠٨). ولقد ساعد الاستخدام المتكامل لمختلف مناهج البحث الميداني (جمع البيانات الأولية) في تدقيق البيانات^(١٧). وتم تحليل هذه البيانات مع تحليل البيانات الثانوية (مراجعة الوثائق أو المنشورات) لمزيد من تدقيق البيانات أو التدقيق الثلاثي للبيانات، أي البيانات الأولية الكمية والبيانات الأولية الكيفية والبيانات الثانوية و إلقاء الضوء من ثلاثة جوانب على الظروف الاجتماعية، الثقافية، التاريخية، المؤسسية والاقتصادية والعمل وآثار كل منها. وأخيراً تم جمع وتحليل البيانات المختلفة وتحديد الفوائد والمخاطر بالاستعانة بمقاييس لتقليل المخاطر باعتبارها جزء من خطة الشركة المصرية للتكرير للإدارة الاجتماعية والتي تتكامل مع خطة الإدارة البيئية لإعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية.

وكان من الضروري تشكيل فريق تقييم الأثر الاجتماعي من الخبراء المصريين ويضم ذكورا وإناثا بشكل متوازن لمراعاة البعد الثقافي أثناء إجراء المسوح^(١٨). ولما كان جمع بيانات التدقيق الثلاثي يستلزم التنوع في مهارات المتخصصين. فقد تم جمع هذه البيانات بالاستعانة بخبراء اجتماعيين متنوعى المهارات في الفريق العام لتقييم الأثر الاجتماعي. وفي ضوء هذه الاحتياجات فقد تكون فريق المرحلة الأولى من تقييم الأثر الاجتماعي من:

- خبير اقتصادي-اجتماعي لديه الخبرة في معايير الممارسة الدولية النموذجية في تقييم الأثر الاجتماعي، والسكان المتأثرين بالمشروع، وخطط الإدارة الاجتماعية للإدارة الكاملة لتقييم الأثر الاجتماعي والمساعدة الفنية.
- خبير في الاستشارة والتخطيط الدولي وآخر مصرى لحقوق الإنسان، وخبيرين مصريين ذو خلفية بعلاقات الأهالي بالحكومة وكذلك بمصانع البتروكيماويات، ومسئول اتصال محلي من "الخصوص" للعمل معا على دمج المعنيين.
- استاذ مصرى فى علم الاجتماع ذو خبرة فى العمل فى منطقة المشروع، ومعه فريق ميدانى وفريق لتحليل البيانات من جامعة القاهرة لإجراء المسح الاجتماعي الاقتصادي.
- فريق مصرى متخصص فى المسح الصحى لديه الخبرة فى العمل مع المنظمات الدولية وإجراء الدراسة الصحية للوضع الراهن.

(١٧) في البحوث الاجتماعية يكون البيان الذي مؤاده "قيل" بمثابة معلومة محددة، ومن ثم فإن كل ما "قيل" أو سمع يجب التحقق منه مرة ثانية بمقارنته بمجموعة من الآراء وبغيره من البيانات المستخلصة من مصادر متنوعة.

(١٨) التزاما بتوصيات هيئة التمويل الدولية والبنك الدولي بشأن الممارسات النموذجية.

- ولضيق الوقت وصعوبة تشكيل فريق مناسب ومتفرغ لإعداد إطار لسياسية الشركة في إعادة التسيكين. ترتب على ذلك أن أرسل الفريق الدولي المسئول عن إعداد إطار سياسة إعادة التسيكين عدداً من الخبراء لزيارة سريعة للمشروع خلال شهر مايو ٢٠٠٨، ولم يسمح وقتهم بإجراء عمل ميداني يدعم إطار سياسة إعادة التسيكين^(١٩). ولذلك تم توفير خبير دولي في إعادة التسيكين بداية من ٩ يونيو ٢٠٠٨ لجمع بيانات ميدانية تساعد في إعداد إطار سياسة إعادة التسيكين، بخلاف البيانات التي ستوفرها المسوح المستمرة خلال المرحلة الثانية من تقييم الأثر الاجتماعي في الفترة من أكتوبر الي ديسمبر ٢٠٠٨.

وتم تدعيم هذه الفرق بثلاثة مراجعين كل منهم له خبرته المهنية والأكاديمية الدولية، ومتخصصين في التنمية الحضرية بالمشاركة، والصحة، وإعادة التسيكين على التوالي.

٣-٢-٧ وصف المشروع

يمثل التعرف على وصف المشروع مطلباً أساسياً للمسح الاجتماعي. فوصف المشروع يساعد في التنبؤ بالأثار المحتملة للمشروع ومن ثم تحديد النطاق المحتمل لتأثير المشروع (والتي تحدد بالتالي مناطق سحب عينة المسح). وفي سبيل تنفيذ أنشطة مسح المعنيين، فمن الضروري أن يكون لدى السكان المتأثرين بالمشروع إلمام بالمشروع حتى يتخذ القرار بناء على المعلومات. ومع ذلك، فقد أدى التطور في طبيعة مشروع الشركة المصرية للتكرير إلى التغيير في وصف المشروع المتاح لفريق المسح الاجتماعي، والذي ظل يتغير حتى الانتهاء من المرحلة الأولى من تقييم الأثر الاجتماعي. وأجرى مركز الدراسات والبحوث البيئية المسوح والاستشارات التمهيديّة خلال شهري يناير وفبراير ٢٠٠٨ بدون وصف ثابت للمشروع، بما يعنى أن فهم ومناقشة الأثار المحتملة للمشروع كانت في الحد الأدنى. وظهر ذلك في الرسائل المختلطة الموجهة للمجتمعات المحلية حول الأثار اللاحقة مثل التوقعات المحلية المتزايدة المرتبطة بالاستثمار الواعد للمشروع في المجتمع المحلي والتصورات الخاطئة حول احتمال تعرض المجتمعات المحلية المجاورة للمشروع لإعادة التسيكين. واقتصر وصف المشروع المتاح خلال المرحلة الاستكشافية في شهري مارس وأبريل ٢٠٠٨ على وصف العمليات الكيميائية للمشروع، ومواقع المشروع والتي تغيرت فيما بعد.

وتوفرت العناصر الأساسية لوصف المشروع اللازمة لإعداد الدراسة الكاملة لتقييم الأثر الاجتماعي خلال العمل الميداني للمرحلة الأولى من تقييم الأثر الاجتماعي بين مايو ويونيو ٢٠٠٨^(٢٠). وبعض العناصر لم يتم تحديدها حتى هذه المرحلة:

(١٩) من هذا مثلا اختبار استبيان شركة القاهرة لتكرير البترول الخاص بإعادة التسيكين مع أفراد الوحدة المعيشية. وتنفيذ مسح أولي لجامعي القمامة في موقع منطقة التفريغ.

(٢٠) على الرغم من أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى شيء من الخلط إلا أن خبرة وتجارب فريق تقييم الأثر الاجتماعي حالت دون توصيل رسائل مختلطة أو مضطربة إلى الأشخاص المتأثرين بالمشروع. وقد أفاد ذلك من ناحية أنه مكن الفريق الاجتماعي من التأثير على تصميم المشروع تبعاً للاستفادة من نتائج عملية التشاور.

- مع بداية المرحلة الأولى من تقييم الأثر الاجتماعي، كانت المعلومات الخاصة بإحتياجات العمالة الخاصة بالإتشاء والتشغيل متوفرة. إلى جانب ذلك، كانت المعلومات الخاصة بمواقع المشروع متوفرة (ولكن تغيرت مواقع المشروع فى ٢ يونيو ٢٠٠٨، وتغير استخدام منطقة التفريغ فى ١١ يونيو ٢٠٠٨).
 - خلال الأسبوع الأول من مايو ٢٠٠٨ تم مناقشة بعض المعلومات الخاصة بالتصميم الأساسى للمشروع وسمات الإدارة. وكان يجب توفير هذه المعلومات قبل بداية استشارة ودمج معنيين ملمين بالمشروع. ونظرا لأن المشروع كان فى مرحلة مبكرة، فالمعلومات الخاصة بالتوظيف والضوضاء الناتجة عن الإنشاءات والمتابعة الصحية والبيئية وإدارة المخلفات وإدارة حركة النقل كانت غير كافية، فضلاً عن إلتزامات قليلة بالتصميم على نموذج الموقع، وخاصة السياج والنطاق الفاصل بين مواقع المشروع والمجتمعات المحلية المجاورة لها. فقد شكل نقص المعلومات صعوبة بالغة فى استشارة المجتمع المحلى.
 - كما تم تأجيل عرض وصف متكامل عن المشروع فى (النشرة العامة للشركة المصرية للتكرير، الملصقات، الخريطة التوضيحية لموقع المشروع). واستخدمت فرق العمل الميدانى نسخة أولية من النشرة العامة والخريطة التى كانت متاحة فى ١٠ مايو ٢٠٠٨، ولكن النسخة النهائية من النشرة العامة والخريطة المعدلة وفقاً للمعلومات النهائية عن المشروع لم تكن متاحة حتى الإنتهاء من المرحلة الأولى من تقييم الأثر الاجتماعى فى ١٠ يونيو ٢٠٠٨. وسوف يتم توزيع مطويات جديدة تحتوي على معلومات محدثة فى الربع الأول من عام ٢٠٠٩ كجزء من المرحلة الثانية لاستشارات تقييم الأثر الاجتماعى.
 - أما التغييرات ذات الدلالة على تصميم الموقع فقد تم إقرارها وتداولها مع الفريق الاجتماعى فى الثانى من يونيو ٢٠٠٨. وكان ذلك استجابة لأهتمام المجتمع المحلى نظرا للخطورة المتوقعة على قرب الموقع الشمالى من مدرسة، وأنشطة تجارية والأسر فى منطقتى "الكراتسة" و"عزبة نجيب". وتم الاتفاق مع المعنيين من الحكومة المصرية (الشركة المصرية العامة للبترول ووزارة البيئة) على عدم وجود أى معدات خاصة بالعمل فى الموقع الشمالى تطبيقاً لوجهة النظر بالحرص على مصلحة المجتمع المحلى لدعم المشروع، ونتيجة لذلك فقد تم تخصيص الموقع الشمالى للتخزين والورش والإدارة فقط، وتوسيع الموقع الجنوبى لإقامة خط الإنتاج الإضافى، وسيستخدم أرض إضافية للمشروع فى الموقع الجنوبى مؤجرة من الشركة المصرية العامة للبترول، وبعيدة عن أى مناطق سكنية فمن المتوقع عدم وجود آثار اجتماعية ذات دلالة.
- ويجب التنبيه على أنه أثناء المرحلة الأولى من تقييم الأثر الاجتماعى لم تكن قد توفرت بعد بعض العناصر الأساسية الخاصة بوصف المشروع، ومن بين تلك العناصر:
- نموذج إنتشار الهواء الخاص بالمشروع. للقيام بالاستشارة حيث تحدد مضمون الرسالة التى سيوصلها فريق تقييم الأثر الاجتماعى حول الآثار البيئية (تحسين البيئة أو تدهورها) على المستوى القومى أو المحلى.

- لم يتم الإنتهاء من التقييم الكمي للمخاطر في الوقت الذي انتهت فيه المرحلة الأولى لتقييم الأثر الاجتماعي^(٢١).
- استراتيجية المشروع النهائية الخاصة بالنقل، والتي تحدد المناطق و مسارات النقل المحتمل تأثرها.
- لم يتم تحديد ما إذا كان المشروع سوف يستخدم مخيمات لإيواء عمال البناء خلال فترة الإنشاء، وأماكن هذه المخيمات.

وسوف يتم إجراء مسح واستشارات إضافية للمرحلة الثانية من تقييم الأثر الاجتماعي، من ضمنها تقييم الأثر الاجتماعي لمخيمات إقامة العمال خلال مرحلة الإنشاء، بمجرد توفير هذه المعلومات. وبينما كان من المتوقع إجراء هذه المسوح الإضافية بعد تحديد الغلق المالي في ٢٠٠٩، فقد كان من الأفضل إجراء الاستشارات، للحفاظ على إعلام السكان المتأثرين بالمشروع بالتقدم في العمل.

٣-٧ استراتيجية البحث الاجتماعي للمرحلة الأولى من تقييم الأثر الاجتماعي

١-٣-٧ معايير اختيار موقع البحث الاجتماعي للمرحلة الأولى

سوف تؤثر أنشطة المشروع آثاراً مختلفة على المجتمعات المحلية المجاورة، من ضمن هذه الآثار تلك المتعلقة بالإنشاء^(٢٢)، وكذلك الآثار المترتبة على التشغيل^(٢٣).

ومن المتوقع أن تكون مرحلة الإنشاء لها آثار أعمق من مرحلة التشغيل، ولكن على منطقة صغيرة فقط، وهي تلك المنطقة القريبة حالياً من المواقع الثلاث الأساسية للمشروع. وعلى جانب آخر، فمرحلة التشغيل سيكون لها آثار أقل، ولكن سيكون تأثيرها على نطاق أوسع. ويلتزم المشروع بمعايير إنبعاثات الهواء التي لا تسبب أذى لصحة السكان (أنظر الفصل الثالث)، وفي الواقع فالمشروع سوف يساهم في تحسين الإنبعاثات في شركة القاهرة لتكرير البترول، حيث يساهم المشروع في تحسين نوعية الهواء للإنبعاثات^(٢٤). ومع ذلك، فمن الضروري جمع بيانات صحية واجتماعية للوضع الراهن وتقييم الآثار في نطاق الأثر غير المباشر لمتابعة وتحديد ما إذا كان للمشروع آثار إيجابية أو سلبية على الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والصحية.

(٢١) على أن التقييم الكمي للمخاطر المبني الذي أجرى أوائل مايو ٢٠٠٨ قد أوضح أن أي أحداث كارثية قد تقع سوف تقتصر على حدود الموقع، ولن تحدث أي أضرار للمجتمع المحلي المحيط بها، ولذلك لم ينصح بالقيام بأي عمليات إعادة تسكين لعدم وجود مخاوف من سبل الأمان في مرحلة التنفيذ.

(٢٢) من ذلك الإزعاج الناتج عن مرحلة التشييد: كالضوضاء والغيار، والتأثير على النقل والمواصلات داخل المنطقة، واستخدام الطرق في تسيير عربات مقاولي البناء وأتوبيسات نقل العمال والمواطنين، والنزع المؤقت لأرض موع تخزين مستلزمات البناء، ووجود عدد كبير من عمال البناء في المنطقة.

(٢٣) من ذلك توظيف ٦٠٠ فرداً في وظائف دائمة، والتغيرات التي ستطرأ في الإنبعاثات المنطلقة في الهواء الراجعة إلى المشروع نفسه.

(٢٤) مع العلم بأن في ظل البيئة الحضرية الصناعية للمشروع تكون الآثار الصحية لأي تحسينات بيئية في حده الأدنى بسبب وجود مصادر أخرى لتلويث الهواء في المنطقة نفسها.

وأخيراً تعد قضية تأثير المشروع على العمالة، سواء قوة العمل الخاصة بالإنتاج أو قوة العمل الدائمة الخاصة بتشغيل المشروع، قضية أساسية. وربما يكون نطاق تأثير المشروع على العمالة أكثر اتساعاً، لأن المشروع سوف يستخدم فقط عمالاً مصريين لديهم المهارات المطلوبة ولذلك فتأثير المشروع على العمالة سوف يشمل القاهرة الكبرى وجمهورية مصر العربية بشكل عام. إلى جانب ذلك نظراً لوجود المشروع في إحدى المناطق الفقيرة بالقاهرة والتي يشغل فيها الحصول على عمل إهتمام السكان. لذا إحتمال تأثر السكان المحليين أثناء مرحلة الإنتاج سيتأثرون، ولذلك يجب أن تتركز جهود المشروع الخاصة بتيسير الإلتحاق للعمل بالمشروع خاصة في المناطق المتأثرة أثناء مرحلة الإنتاج، والمناطق المجاورة أثناء مرحلة التشغيل. ووفقاً لذلك فسوف يغطي البحث الاجتماعي نطاقين واسعين للأثر هما: النطاق المتأثر بمرحلة الإنتاج في المرحلة الأولى من تقييم الأثر الاجتماعي، والنطاق المتأثر بمرحلة التشغيل في المرحلة الثانية من تقييم الأثر الاجتماعي.

نطاق تأثير مرحلة التشغيل: يعد وصف المشروع ونموذج الإنتشار الهوائي للإنبعاثات ضرورياً لتحديد الحدود الخارجية لنطاق تأثير مرحلة التشغيل بالمشروع، والتي تحدد المناطق الذي سيشملها البحث الاجتماعي. ومع ذلك فلم تتم الصياغة النهائية لوصف المشروع ونموذج الإنتشار الهوائي للإنبعاثات حتى الإنتهاء من المسوح الاجتماعية في ١٠ يونيو ٢٠٠٨، وربما تكون ضرورية لإجراء المسوح على مناطق أوسع خلال المرحلة الثانية من تقييم الأثر الاجتماعي، عندما يتم تحديد نطاق الأثر^(٢٥).

نطاق تأثير مرحلة الإنتاج: كما تم الإشارة سابقاً، يشمل نطاق تأثير مرحلة الإنتاج مناطق ستتأثر بشكل مباشر بالضوضاء الناتجة عن الإنشاءات (الضوضاء والغبار)، وإزدحام المرور، ووجود عدد كبير من عمال البناء. ورغم غياب وصف المشروع الذي يحدد التصميمات النهائية للموقع الشمالي والموقع الجنوبي، وعدم إكمال التخطيط للحد من الضوضاء وأستراتيجية النقل المحددة لحركة السيارات الخاصة بمرحلة الإنتاج بين منطقة التفريغ ومواقع المشروع وأستراتيجية نقل قوة العمل الخاصة بالإنتاجات. فقد حدد فريق تقييم الأثر الاجتماعي نطاق تأثير مرحلة الإنتاج بالاعتماد على عملية تقدير مستندة على الخبرة^(٢٦). وبناء على ذلك، فقد استهدف المسح الاجتماعي الصحي المناطق التالية:

- المناطق السكنية والأرض الزراعية ذات حدود اجتماعية أو فيزيائية واضحة والتي تقع كلها أو جزء منها على مدى نصف كيلو متر من الموقع الشمالي والموقع الجنوبي (وهي مناطق عمل مرحلة الإنتاج).

^(٢٥) أوضحت نتائج النمذجة التي تم إعدادها في ٨ مايو حدوث بعض التغيرات الضئيلة نسبياً في نوعية الهواء في المنطقة، اقتصر حدوده على مسافة تتراوح بين ٢-٣ كيلومتر من مصدر الانبعاث.

^(٢٦) عقد فريق دراسة الأثر الاجتماعي لقاء عمل جماعياً لمدة يوم واحد للنظر في المؤشرات، والاتفاق على معايير المعاينة، وتنسيق عملية المعاينة لدى الفرق البحثية الأخرى.

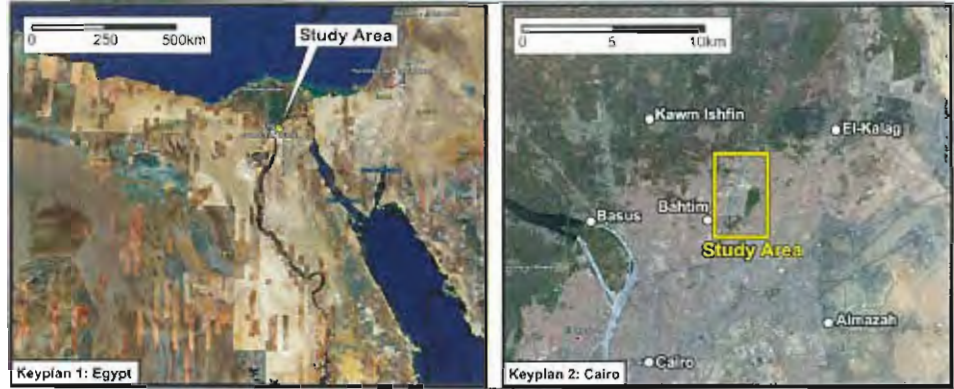
• منطقة التفريغ التابعة لشركة إسكو ESCO ، ومناطق سكنية مواجهة لها، وأرض زراعية في منتصف الموقع، والمنطقة نفسها.

• مسارات النقل، وتتضمن المناطق السكنية والأنشطة التجارية والمعيشية على مسافة عشرة أمتار من جانبي الطرق المستخدمة لحركة النقل بين منطقة التفريغ والموقع الشمالي والموقع الجنوبي خلال مرحلة الإنشاء.

منطقة المشروع الواسعة: تم تعريف المنطقة الواسعة للمشروع على أنها المجتمعات المحلية الواقعة على مسافة من نصف كيلو متر حتى خمسة كيلو مترات من مواقع المشروع. وربما تتأثر هذه المجتمعات بالمشروع خاصة بالآثار الصحية المحتملة نتيجة الانبعاثات ، والضغط على شبكة الطرق، وفرص العمل، وتدفق عدد كبير من عمال البناء، نسبة صغيرة منهم سوف تكون من خارج المنطقة. وربما يشمل المسح الصحي وبعض فعاليات الاستشارات الخاصة بالمرحلة الثانية من تقييم الأثر الاجتماعي المجتمعات الواقعة داخل المنطقة الواسعة لأثر المشروع، ولكن ربما لن يشملها المسح الاجتماعي الاقتصادي^(٢٧).

ولكى يتسنى إجراء الاستشارات تم دمج بعض المعنيين في المنطقة الواسعة للمشروع في المناقشات مع مركز الدراسات والبحوث البيئية خلال المسح الاجتماعي التمهيدي، كما تم الإتصال ببعض المعنيين الثانويين في المنطقة الواسعة للمشروع خلال المرحلة الاستطلاعية، والمرحلة الأولى من تقييم الأثر الاجتماعي. إضافة إلى ذلك، تم دعوة الأهالي من المنطقة الواسعة للمشروع لحضور فعاليات جلسات الاستماع الخاصة بالمرحلة الأولى من تقييم الأثر الاجتماعي، وإمدادهم بالمعلومات المنشورة حول المشروع. بينما لم يتم عقد مناقشات جماعية مركزة مع أعضاء المجتمعات المحلية في المنطقة الواسعة للمشروع. ونظرا لضيق الوقت وعدم تشكيل فريق مسؤولي الإتصال المحلي تم اعتبار أن الاستشارات الموزعة على نطاق واسع ربما ترفع الأهتمام بين السكان الذين لن يتأثرون بشكل مباشر. وقد تم تدريب فريق من مسؤولي الإتصال المحلي في ديسمبر ٢٠٠٨ مع النية لتوسعة الاستشارات خلال ٢٠٠٩ (انظر خطة الاستشارات والإفصاح المجتمعية في المجلد الثالث لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي).

(٢٧) يرجع قرار عدم إدخال منطقة المشروع الأوسع في الدراسة الاجتماعية الاقتصادية القبلية إلى أن المجتمعات المحلية داخل هذه المنطقة لن تتأثر بالمشروع إلا بشكل محدود فقط، وأنه سيكون من الصعب إرجاع أسباب أي تغييرات اجتماعية اقتصادية (كارتفاع تكلفة الإسكان، أو استخدام الخدمات ومرافق البنية الأساسية، واقتصاديات وحدات المعيشة) في تلك المجتمعات إلى المشروع فقط، على أساس وقوعها في بيئة حضرية وخضوعها لمجموعة متنوعة من العمليات الحضرية الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك فإن مثل هذا القرار يمكن مراجعته تبعاً لاستكمال العمل في الوصف النهائي للمشروع.



٧-٣-٢ مواقع البحث الاجتماعي والجماعات المستهدفة

استهدف البحث الاجتماعي في المرحلة الأولى من تقييم الأثر الاجتماعي خمس مناطق سكنية وعدد من الجماعات المستهدفة التي ربما تؤثر عليها أنشطة المشروع وبوضحها الشكل رقم ٧-١.

مواقع البحث الاجتماعي: نقصد بمعايير مواقع البحث الاجتماعي (المعرضة باختصار فيما سبق في الفقرة ٧.٣.١) تلك العمليات البحثية التي أجراها فريق الاستشارات والفريق الاجتماعي الاقتصادي والفريق الصحي في المناطق سكنية الأتية:

- **حول منطقة التفريغ:** تضمن هذا الموقع ثلاث مناطق سكنية محيطة بمنطقة التفريغ، وتسمى بيوت عبد المقصود والقطاوى في غرب منطقة التفريغ ومدينة أمل في شمال منطقة التفريغ. وتقع هذه المناطق على حدود منطقة التفريغ مباشرة، ومن ثم تتضمن أسراً ستتأثر إلى حد ما بالإزعاج الناتج خلال مرحلة الإنشاء (الضوضاء والغبار)، وتحسين البيئة نظراً لتجهيز الموقع للعمل، وبمشكلات الوصول للمنطقة بسبب استخدام الموقع. وهذه المناطق السكنية لها حدود واضحة هي: شارع ٢٥ غرب القطاوى والأرض الزراعية شمال مدينة أمل. وكشفت الزيارات الأولية للموقع أن غالبية الشقق في المناطق السكنية الثلاث حول منطقة التفريغ غير مسكونة حالياً، ويرجع ذلك لبعض الحالات نظراً أن هذه المناطق لا يوجد بها صرف صحي ولا شبكة مياه شرب. ونظراً لانخفاض الكثافة السكانية بهذه المناطق فقد تم إجراء المسوح الاجتماعية الاقتصادية والصحية على كل الأسر في منطقة المسح.
- **الأسر المقيمة في بيوت من الطوب اللبن والأسر المقيمة في بيوت من الطوب الأحمر والأسمنت في الحد الأول من الموقع الجنوبي (عرب الحصن):** تم إجراء المسح في موقعين يقعان غرب الأرض الزراعية التي تحدها الموقع الجنوبي. وتم اعتبارهما منطقة واحدة (تشمل جانبا كبيرا من عرب الحصن وعزبة عاطف التي تحدها الموقع الجنوبي). وعند الطرف الشمالي لهذه المنطقة تم تحديد أول ثلاث كتل سكنية مواجهة للموقع الجنوبي، ويوجد جسر يُشكل الحد الجنوبي للمجتمع المحلي. ورغم النظر لهذه المناطق باعتبارها منطقة

واحدة، فقد تقرر تقسيمها لموقعين للمسح، لأن المنطقة تشمل فئتين مختلفتين في الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية - السكان المقيمين في مباني بالطوب الأحمر والأسمنت في شمال المنطقة، والأسر المقيمة في بيوت من الطوب اللبن في جنوبها ويمثلون الفئة الأفقر إلى حد ما، ويعيشون في مساكن بغير ترخيص رسمي، ومنخرطين في أنشطة معيشية غير آمنة. ومن ثم فقد قرر فريق العمل الفصل بين بيانات المنطقتين الاجتماعيتين الاقتصادية والصحية، ومعالجة وتحليل بيانات كل منطقة على حدة. وبلغ حجم العينة في كل من المنطقتين ٥٠% من الأسر، تم إختيارها بزيارة أسرة واستبعاد الأسرة التالية.

- **الخصوص/الكراثة:** شمل موقع المسح الاجتماعي المنطقة السكنية أقرب ثلاث كتل سكنية من سور الموقع الشمالى. وبلغ حجم العينة في هذه المنطقة أيضا ٥٠% من الأسر، تم إختيارها بنفس الطريقة السابقة.
- **عزبة نجيب:** تقع عزبة نجيب شمال غرب الموقع الشمالى. ويحد العزبة ترعة الإسماعيلية والطريق (من الغرب)، الموقع الشمالى للمشروع (من الجنوب) ومصنع الألومنيوم (من الشمال). وتتكون العزبة من كتلتين سكنيتين متوسطتي الكثافة السكانية حول شارع رئيسى ضيق. وقرر فريق العمل سحب عينة حجمها ٣٠% فقط من الأسر المعيشية من هذه المنطقة نظرا لأرتفاع الكثافة السكانية بها.

الجماعات المستهدفة في البحث الاجتماعي: استهدف البحث الاجتماعي أيضا ، بالإضافة إلى المواقع السابقة، عددا من الجماعات المحتمل تأثرها بأنشطة المشروع ولكن ليست بالضرورة مقيمة في إحدى المناطق الخمس للبحث الاجتماعي.الموضحة أعلاه، وتشمل هذه الجماعات:

- الفلاحون الذين يزرعون رقعة من الحقول في منتصف منطقة التفريغ: ورغم أن المشروع لن يستخدم هذه الرقعة من الأرض، فإن شطرى منطقة التفريغ سوف تحيط بالفلاحين، ومن ثم سوف تؤثر عليهم.
- الفلاحون في الأرض الزراعية التي تقع شرق وجنوب الموقع الجنوبي: حيث يعمل هؤلاء الفلاحون في أرض تقع مباشرة على حدود أجهزة تشغيل المشروع.
- المستخدمون غير الشرعيين لمنطقة التفريغ: فعلى الرغم من ملكية منطقة التفريغ لمشروع ملك الدولة (شركة إسكو، مصنع قماش)، إلا أنه لا يستخدمها حالياً ولم يبين سورا حولها. وترتب على ذلك استخدام عدد من الجماعات لهذه الأرض دون وجود أى سند قانونى، وتشمل هذه الجماعات: المقيمون في المناطق الواقعة غرب وشمال منطقة التفريغ الذين يستخدمونها للعبور سيراً أو بالسيارات للوصول إلى طريق ترعة الإسماعيلية حيث تتاح وسائل النقل العام لقلب القاهرة، كما يلقون فيها القمامة، كمستودع لجمع القمامة، ويقضى فيها الشباب وقت الفراغ حيث يلعبون كرة القدم. إضافة إلى ذلك، أشار بعض السكان في القطاوى إلى وجود بعض الأنشطة الإجرامية في منطقة التفريغ تتم ليلاً، وهذا تم التحقق منه في المرحلة الثانية من مسح تقييم الأثر الاجتماعي الذي تم في الفترة من أكتوبر الي ديسمبر ٢٠٠٨^(٢٨).

(٢٨) الحقيقة أنه طلب من فريق دراسة الأثر الاجتماعي في أكثر من مرة: "حث المشروع على تنظيف القمامة والقضاء على تجار المخدرات".



- الأهلالي الذين يقومون ببعض الأنشطة المعيشية في مسارات النقل الخاصة بالمشروع: وتشمل السكان وأصحاب الأعمال في نطاق عشرة أمتار من جانبي الطرق التي سيستخدمها المشروع للنقل.

جدول ٧-٢ مواقع البحث الاجتماعي، الجماعات المستهدفة وحجم العينة للمرحلة الأولى من تقييم الأثر الاجتماعي (سيتم تطويرها في المرحلة الثانية من تقييم الأثر الاجتماعي كقسم من خطة الإدارة الاجتماعية)

المسح الصحي	المسح الاجتماعي الاقتصادي	الاستشارات	
مواقع البحث الواقعة في نطاق تأثير مرحلة الإنشاء			
مسح ١٠٠% من الأسر، ومناقشات جماعية للفلاحين	مسح ١٠٠% من الأسر، واستثمارات للأنشطة المولدة للدخل	إجراء مقابلات ومناقشات جماعية في القطاوى (نكور وإناث) وفي مدينة أمل (نكور) استمرار عقد استشارات في المرحلة الثانية	الأسر المجاورة لمنطقة التفريغ
مسح ٥٠% من الأسر	مسح ٥٠% من الأسر استثمارات للأنشطة المولدة للدخل	مناقشات جماعية مع السكان الذكور والإناث استمرار عقد استشارات في المرحلة الثانية	الأسر المقيمة في بيوت من الطوب اللبن على حدود الموقع الجنوبي
مسح ٥٠% من الأسر	مسح ٥٠% من الأسر استثمارات للأنشطة المولدة للدخل	استمرار عقد استشارات في المرحلة الثانية	الأسر المقيمة في بيوت من الطوب الأحمر والأسمنت على حدود الموقع الجنوبي
مسح ٥٠% من الأسر	مسح ٥٠% من الأسر استثمارات للأنشطة المولدة للدخل	مناقشات جماعية مع السكان الذكور استمرار عقد استشارات في المرحلة الثانية	الكراتسة/الخصوص
مسح ٣٠% من الأسر	مسح ٣٠% من الأسر استثمارات للأنشطة المولدة للدخل	اجتماع مع السكان الذكور، واجتماعات مع القيادات غير الرسمية استمرار عقد استشارات في المرحلة الثانية	عزبة نجيب
الجماعات المستهدفة			
مناقشات جماعية مع	استثمارات الأنشطة المولدة	إجراء مقابلات	الفلاحون في منطقة

المسح الصحى	المسح الاجتماعى الاقتصادى	الاستشارات	
الفلاحين، كشف طبي لبعض الأفراد	للدخل	فى المرحلة الثانية، إجراء مقابلات شبه مقننة واستشارات	التفريغ
مناقشات جماعية مع القائمين بفرز وتدوير القمامة، وكشف طبي لبعض الأفراد	استمارات الأنشطة المولدة للدخل	إجراء مقابلات مع مستخدمى المنطقة: سائقون، عابرون، وجامعى القمامة، استمرار المناقشات جماعية والاستشارات	المستخدمين غير الشرعيين لمنطقة التفريغ
مناقشات جماعية مع الفلاحين، كشف طبي لبعض الأفراد	استمارات الأنشطة المولدة للدخل	المرحلة الثانية لتقييم الأثر الاجتماعى- إجراء مقابلات ومناقشات جماعية مع الفلاحين	الفلاحون فى الأرض الزراعية جنوب وشرق شركة القاهرة لتكرير البترول/ المنطقة الصناعية
لا يوجد	استمارات الأنشطة المولدة للدخل	المرحلة الثانية إجراء مقابلات شبه مقننة	الأفراد الذين يكسبون عيشهم من العمل فى مسارات النقل داخل المنطقة
فى المرحلة الثانية تحديد خطة سحب العينة	لا يوجد مسوح	مقابلات مع المعنيين الثانويين، توزيع معلومات عن المشروع، وعقد جلسات استماع عامة، استمرار تنفيذ خطة الإعلان والاستشارة العامة فى المرحلة الثانية	المنطقة الواسعة للمشروع/ نطاق تأثير مرحلة التشغيل

٤-٧ السياق القومى للبحث الاجتماعى

يهتم المستثمرون الذين يتطلعون للاستثمار فى مصر أو أى بلد آخر، قبل اتخاذ القرار بالاستثمار بتقييم الوضع الاجتماعى الاقتصادى العام (القومى)^(٢٩) وتحديد عامل الخطر السياسى الذى ربما يؤثر على الوضع الاجتماعى

(١) أو ظروف الخط القاعدي الاجتماعى الاقتصادى على المستوى القومى.

والاقتصادي. ويتأثر سلوك الأهالي والوضع الاجتماعي الاقتصادي، الصحي. واستجابة من الشركة المصرية للتكرير بالخليط المركب للسياق التاريخي والسياسي والثقافي على المستوى القومي والمستوى الإقليمي والمستوى المحلي. ولذلك نعرض في الفقرة التالية لملامح السياق القومي والإقليمي بالاعتماد على البيانات الثانوية، قبل عرض نتائج تقييم الأثر الاجتماعي في الفصول من الثامن حتى الثاني عشر.

٧-٤-١ التاريخ الاجتماعي السياسي^(٣٠)

أعلن أول دستور مصري مستقل عام ١٩٢٣، والذي تضمن عدداً من الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين المصريين. وأدت حالة الإحباط المتزايد على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ التي قادها جمال عبد الناصر وحركة الضباط الأحرار. وفي عام ١٩٥٣ تمت الموافقة على دستور جديد يتضمن تحسينات مختلفة على المستوى الاجتماعي والزراعي والاقتصادي التي شهدتها فترة حكم عبد الناصر^(٣١).

وتولى أنور السادات الحكم بعد وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠^(٣٢). وحاول السادات الحفاظ على الاستمرار وفقاً لسياسات عبد الناصر، ولكن خلال السبعينيات، أدت المشكلات المتعلقة بالقضية الفلسطينية الاسرائيلية إلى تعثر هذه السياسات^(٣٣). وضع السادات برامج التحرير الاقتصادي لجذب الاستثمار الأجنبي وغير من السياسة الخارجية لمصر خلال مفاوضات كامب ديفيد مع إسرائيل. وأثر ذلك على الوحدة العربية؛ فبينما نالت سياسات مصر استحسان عالمية، فقد تزايدت الأصولية الإسلامية وبعد موجات الصدام بين الأقباط المسيحيين والأصوليين الإسلاميين عام ١٩٨١، إتخذ السادات إجراءات أمنية أدت لاعتقال وتقييد حريات النشطاء السياسيين والصحافة المعارضة. ونتيجة للسياسة الخارجية للسادات فقد تم استبعاد مصر من جامعة الدول العربية ونقل مقرها مؤقتاً من القاهرة إلى تونس. وبعد اغتيال السادات عام ١٩٨١، تولى محمد حسنى مبارك رئاسة الجمهورية ورئاسة الحزب الوطني الديمقراطي. وأعلن "حالة الطوارئ" منذ أكتوبر ١٩٨١^(٣٤).

(٣٠) Egypt Administrative Reform, innovation and Maintenance, center of administrative innovation of Euro-Mediterranean region, www.caimed.org

(٣١) تم إيفاء المساعدات المالية لاستكمال مشروع المد العالي في عام ١٩٥٤ بعد أن جلت القوات الإنجليزية عن قناة السويس، الأمر الذي دفع مصر بعد إلى التماس المعونة المالية من الاتحاد السوفيتي (آنذاك). وقد حصل المواطنون على عدد من الحقوق المدنية والاقتصادية المهمة.

(٣٢) ينظم الدستور الذي صدر في ١٩٧١/٩/١١ وعُدل في ١٩٨٠/٥/٢٥، ثم في عام ٢٠٠٥، و عام ٢٠٠٧ النظام السياسي في مصر.

(٣٣) أدت أول اتفاقية بين مصر واسرائيل في ١٩٧٤/٨/١٨ (اتفاقية سيناء الأولى) إلى انسحاب اسرائيل من قناة السويس، ومن ثم تم إعادة فتحها للملاحة في العام ١٩٧٥. ثم أدت الاتفاقية الثانية بينها في ١٩٧٥/٩/١ (سيناء ٢) إلى استعادة مصر بعض أبار البترول المهمة التي أسهمت في انعاش الاقتصادي المصري.

(٣٤) الأمر الذي عمل على تقييد بعض المشاورات التي أجراها الفريق الاجتماعي.

٧-٤-٢ السياق الاجتماعي والاقتصادي القومي

وفرت ثورة ١٩٥٢ خدمات الرفاهية والدعم على السلع والخدمات، والتعليم المجاني، وتعيين كل الخريجين، في محاولة لمواجهة الفقر. ولكن دولة الرعاية هذه لم تحقق نجاحات مالية^(٣٥). ولذلك، شهد القطاع الخاص تطوراً خلال سياسة الانفتاح التي دعا لها الرئيس السادات. ومع ذلك ظلت القدرة على الحصول على أجور مرتفعة والترقي في العمل محدودة، وساءت جودة السلع وأرتفعت أسعارها. ونظراً لإنخفاض الدعم الذي تقدمه دولة الرعاية شاركت المنظمات غير الحكومية في تقديم عديد من الخدمات الاجتماعية^(٣٦).

يعيش غالبية المصريين في القطاع الزراعي وغير الرسمي تحت خط الفقر. وشهد العقد الأخير تحولاً متزايداً نحو تحرير الاقتصاد بهدف وصول معدل النمو الاقتصادي إلى ٧,٦% في عام ٢٠١٧^(٣٧) (زاد معدل النمو عن ذلك خلال العام المالي ٢٠٠٧-٢٠٠٨). ولكن لم يؤثر معدل النمو المتسارع على تخفيض الفقر، فمازالت مصر تحتل مرتبة متوسطة على مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (٠,٧٢٣ في عام ٢٠٠٦)^(٣٨). وظلت معدلات الفقر كما هي على مدار عشرين عاما (البنك الدولي: تقييم الدول المختلفة ٢٠٠٧)^(٣٩). وحقق الإصلاح الاقتصادي خلال السنوات الثلاث الماضية معدلات نمو مرتفعة ولكنه أدى إلى ارتفاع التضخم خلال الإثني عشر شهرا الماضية:

"قلل تزايد فرص العمل من تأثير ارتفاع الأسعار، ولكن اقتصر ذلك على من يستطيعون الوصول إلى فرص العمل بأجر". ومازال التعليم يلعب دورا هاما في تحديد الدخل (الأجور) واستبعاد الأطفال من التعليم ربما يؤدي لاستمرار الفقر^(٤٠).

وفضلا عن نقص المهارات وتراجع معايير جودة التعليم، أثر التدهور البيئي على الحالة الاجتماعية الاقتصادية على المستوى القومي، فقد أثر تلوث الهواء ومياه الشرب والطعام تأثيراً سلبياً على صحة السكان؛ فبلغت نسبة الإعاقة ١١% من السكان، ويعانى ١٥ مليون مصري من إصابات الكبد بفيروس C "سى".

وهناك مؤشرات^(٤١) على إهتمام الحكومة المصرية بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية بإعتبارها أحد أبعاد النمو الاقتصادي العام. وتترك الحكومة المصرية من خلال تقديم آليات للأمان الاجتماعي، أنه سيكون هناك عائد على

^(٣٥) تقرير التنمية البشرية لمصر عن عام ٢٠٠٨، وكالة التنمية الدولية، ص ٢.

^(٣٦) تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٨، وكالة التنمية الدولية، ص ٣.

^(٣٧) تقرير التنمية البشرية لمصر عن عام ٢٠٠٥، ص ٣.

^(٣٨) تتسم الدول ذات المستوى العالي من التنمية البشرية بمؤشر تنمية بشرية قيمته ٠,٨ أو أكثر، وتتراوح قيمة هذا المؤشر للدول ذات المستوى المتوسط بين ٠,٦ و ٠,٨. أما الدول ذات المستوى المنخفض من التنمية البشرية فيقل مؤشرها عن ٠,٥.

^(٣٩) بسبب مناصرة مصر للغرب في حوض الخليج الثانية (أوائل التسعينيات من القرن الماضي)، تلقت مصر معونات مالية ضخمة من الغرب، كما تم تخفيض أو إلغاء بعض ديونها للدول الأجنبية. وقد كان لذلك آثار إيجابية على مؤشرات الاقتصاد الكلي. ومصر دولة نامية ولكنها تحقق اليوم نموا اقتصاديا سريعا (بلغ ٧% عام ٢٠٠٧)، ومع تزايد الاستثمارات الأجنبية سوف تتجاوز فرص العمل المتاحة أعداد العمالة المحلية الماهرة. وقد بدأت الحكومة المصرية عام ٢٠٠٧ برنامجاً للتدريب المهني لتوفر النقص في العمالة الماهرة -في المجال الصناعي فقط- والبالغ نصف مليون.

^(٤٠) Arab Republic of Egypt Poverty Assessment Update, World Bank 2007.

المدى الطويل من الاستثمار المتزايد في التعليم (قطاع التعليم الفني على وجه الخصوص) والمبادرات الأخرى مثل زيادة الحد الأدنى للأجور الذي تم وضعه عام ١٩٨٤، والمقدر بحوالي ٣٥ جنيهاً مصرياً في الشهر. وقد أعلن صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٧ أن الحكومات التي تنفق إنفاقاً منخفضاً على القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم سوف تنعكس عليها بشكل سلبي؛ وأثرت هذه النتائج على الجدل حول تغيير سياسة الحكومة. وفي هذا السياق، كانت هناك بعض المؤشرات الإيجابية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية على المستوى القومي. ونلاحظ أن أجور موظفي الحكومة، بما فيهم أساتذة الجامعات والأطباء لم ترتفع منذ عام ١٩٨٣. ولكن حصل عمال القطاع العام على زيادة بنسبة ٣٠% في مايو ٢٠٠٨ بسبب الاحتجاجات التي حدثت في أبريل ٢٠٠٨. (من المتوقع أن تؤدي هذه الزيادات إلى ارتفاع التضخم).

وعلى الرغم من هذه المؤشرات الإيجابية، ظل الفقر منتشرًا في مصر ويعاني منه ٤٠% من السكان، ويتركز غالبية الفقراء (٧٠%) في المناطق الريفية. ورغم أن المناطق الريفية ربما تحتوي على مزيد من "الفقر المطلق"، أظهر "مسح الفقر الذاتي" الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠٣، والذي وجه أسئلة حول تصور الشخص عما إذا كان يرى نفسه على أنه فقيراً أم لا، عن ارتفاع "معدل الفقر المدرك" في المناطق الحضرية الكبيرة، لأن توقعات السكان تتأثر بما يجري حولهم. ومن ثم نجد في السياق العريض للمشروع أنه بينما مازل النمو الاقتصادي غير مستقر، فالعائد منه لن يتوزع توزيعاً متساوياً على السكان^(٤٢). وهي النتيجة التي أدت إلى سياق اجتماعي اقتصادي قومي للوعي بتزايد الفقر في المناطق الحضرية في عام ٢٠٠٨، و كما سبق الإشارة إلى إضرابات الأطباء وأساتذة الجامعات من أجل رفع أجورهم. وفي ٦ أبريل ٢٠٠٨ حدث إضراب على المستوى القومي أطلق عليه إضراب المشاركين في "الفيس بوك" "Facebook". وسوف مراعاة هذا السياق في عند تحليل الأثر الاجتماعي للمشروع (في الفصل العاشر).

٧-٤-٣ الخدمات الاجتماعية وظروف المعيشة

وفقاً لإعلان الأهداف التنموية للألفية، التزمت مصر بتخفيض أعداد الفقراء والذين يعانون من الجوع إلى النصف، وتعميم التعليم الابتدائي، وتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي، وتخفيض ثلثي وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات، وخفض ثلاثة أرباع وفيات الأمهات، ومقاومة فيروس نقص المناعة/الإيدز، والملاريا، والدرن، ودعم الاستدامة البيئية، وبناء شراكة عالمية. وتشير تقارير البنك الدولي إلي أن مصر حققت تقدماً ملحوظاً نحو تحسين بعض أبعاد الفقر غير المرتبطة بالدخل، من خلال تحسين الخدمات الاجتماعية، وخاصة في الصحة والتعليم. وتناضل مصر من أجل الوصول إلى الأهداف التنموية للألفية من خلال خفض معدلات الأمية وتحسين الحالة الصحية وخفض معدل الوفيات. فقد ارتفعت بشكل ملحوظ نسبة تعليم الإناث خاصة الشبابات، ولكن ما زالت هناك

(٤١) من ذلك ارتفاع مرتبات العاملين في القطاع العام في شهر ابريل ٢٠٠٨ بمنحهم "علاوة اجتماعية".
(٤٢) وهو عامل أدى إلى تفاقمه اختلاف النمو في أنواع وأنماط القطاعات الاقتصادية، أي الغاز وليس الزراعة وذلك بسبب السياسات الحكومية التي تمنح تخفيضات ضريبية لفئات الدخل الأعلى.

فجوة في معدلات الأمية حسب النوع خاصة الأمية في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة والتي إنخفضت من ٢٨% إلى ١٨% خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠. وخلال نفس الفترة، تحسنت الحالة الصحية للمصريين، فعلى سبيل المثال إنخفض معدل وفيات الأطفال (أقل من خمس سنوات) من ٨٥ إلى ٥٢ لكل ألف من السكان.

٧-٤-٤ السياق الاجتماعي السكاني القومي

تعد مصر، التي تتكون من ٢٨ محافظة، إحدى الدول عالية الكثافة السكانية في شمال أفريقيا والعالم العربي، وثاني أكبر دولة في القارة الأفريقية من حيث عدد السكان. ويقدر عدد سكانها بحوالي ٧٤ مليون نسمة (عام ٢٠٠٥) يتركز ٩٩% منهم على ٥,٥% من مساحتها الجغرافية (وادي النيل والدلتا)^(٤٣). ويشكل كل من نهر النيل والصحراء المحيطة بوادي النيل والدلتا معوقات جغرافية تحد من استفادة المصريين من كامل أراضيهم. واقتصرت التنمية الاجتماعية الاقتصادية، تاريخياً، في مصر على وادي النيل والدلتا، والتي أدت إلى مزيد من تركيز السكان. يتركز حوالي ١١,٣% من السكان في القاهرة، و ٨,٩% في المحافظات الحدودية (بما فيها القسم الشمالي من الصحراء الغربية)، و ٤,٠% في محافظات الدلتا، و ٣,٤% في محافظات وادي النيل (الوجه القبلي)، وتوزع النسبة الباقية على بقية أنحاء مصر. وبينما يبلغ متوسط الكثافة السكانية ٦٣ فرداً/كيلو متر مربع، فإنها تتباين من ١٤٩٢ فرداً/كيلو متر مربع في وادي النيل والدلتا، وأعلى من ٢٠٠٠٠ فرداً/كيلو متر مربع في القاهرة. وتشهد مصر أيضاً معدل نمو سكاني مرتفع، يصل إلى ٢,٣% سنوياً، والذي سيؤدي إلى حسب الإسقاطات السكانية إلى مضاعفة عدد السكان ليصل إلى ١٢٧ مليون نسمة تقريباً عام ٢٠٣٠.

ويدين ٩٠% تقريباً من المصريين بالديانة الإسلامية، و ١٠% بالديانة المسيحية (٩% أقباط، و ١% مذاهب مسيحية أخرى)^(٤٤) رغم عدم وجود اتفاق حول هذه النسبة. ويعيش غالبية المصريين بالقرب من ضفاف نهر النيل، وما يقرب من نصف المصريين يعيشون في مناطق حضرية، بينما يعيش غالبية النسبة الباقية في قرى ومدن ريفية ويعملون بالزراعة. ونظراً لعملية التحضر السريعة والهجرة الريفية الحضرية فقد تغيرت نسبة السكان الريفيين إلى السكان الحضريين. ويتسم المصريون بارتباطهم الشديد بالأرض، ولكن منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين بدأت هجرة المصريين للخارج تحت ضغط ارتفاع معدلات البطالة وزيادة النمو السكاني، وارتفاع الأسعار والقمع

(٤٣) Newsreel, Al Ahran Weekly. 5-11 April 2007, Issue No.839, Published in Cairo by Al-AHRAM Egypt. www.weekly.ahram.org.eg. Population 81,713,517 (July 2008 est). The World Fact Book-Egypt. Central Intelligence Agency. www.cia.gov
Central Intelligence Agency, www.cia.gov (٤٤) The World Fact Book-Egypt,

السياسي^(٤٥). وما زالت هذه العوامل تسيطر على حياة سكان أحياء القاهرة، كأولئك الذين يعيشون في منطقة المشروع. ونعرض في الفقرة التالية السياق الإقليمي الذي يحيط بهم.

٥-٧ السياق الإقليمي للبحث الاجتماعي للشركة المصرية للتكرير

يمتد مشروع الشركة المصرية للتكرير في محافظتين هما: محافظة القاهرة ومحافظة القليوبية.

١-٥-٧ محافظة القاهرة

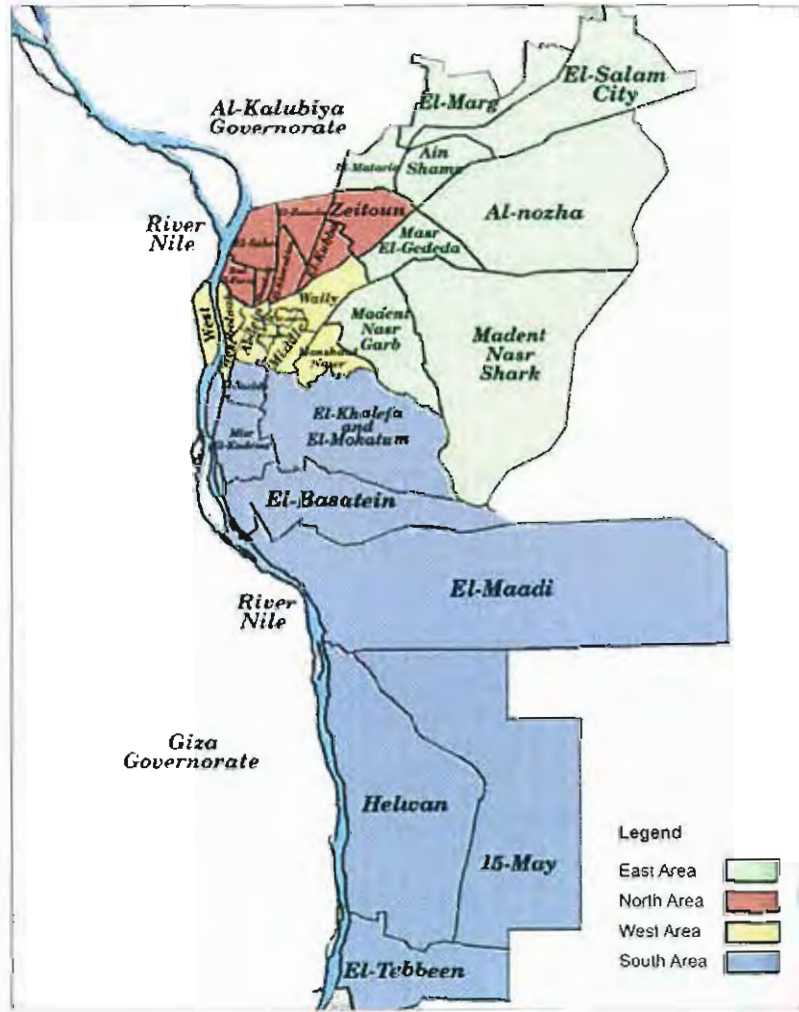
الموقع والهيكل الإداري: تقع محافظة القاهرة على الضفة الشرقية من نهر النيل، ويحدها من الشمال محافظتي القليوبية والشرقية، ومن الجنوب والغرب محافظة الجيزة، ومن الشرق محافظتي السويس والاسماعيلية. وتبلغ مساحة محافظة القاهرة ٣٠٨٥,١٢ كيلو متر مربع، تنقسم إلى أربع مناطق هي: المنطقة الشمالية وتتكون من سبعة أحياء، والمنطقة الجنوبية وتتكون من ثمانية أحياء، والمنطقة الشرقية وتتكون من ثمانية أحياء، والمنطقة الغربية وتتكون من ثمانية أحياء، بإجمالي ٣١ حيا. ويقع المطار الرئيسي لمصر، مطار القاهرة الدولي، في شرق القاهرة^(٤٦). انظر الشكل رقم ٧-٢^(٤٧).

illegal Muslim ^(٤٥) Leila S. Talani, OUT OF EGYPT: Globalization, marginalization and migration to the EU, UCLA International Institute, UCLA Center for European and Eurasian Studies (University of California, Los Angeles), 2005, page 20.

^(٤٦) Center for Political and Strategic Studies, Egypt Governorates' Series, Cairo Governorate, 2004.

^(٤٧) www.cairo.gov.eg

شكل ٧-٢ أحياء محافظة القاهرة



السكان: يقدر إجمالي سكان القاهرة بحوالي ١٨ مليون نسمة، بالإضافة إلى ٢ مليون نسمة يدخلونها يومياً، بنسبة ١٢,٢٤% من إجمالي السكان^(٤٨).

العمالة: تقدر نسبة قوة العمل (١٥ سنة فأكثر) بحوالي ٣٠,٥% من إجمالي سكان القاهرة. وتبلغ نسبة البطالة ٩,٧%، والتي تعد أقل إلى حد ما من نظيرتها على المستوى القومي والذي يبلغ ٩,٩%، وذلك وفقاً لبيانات تقرير التنمية البشرية المصري الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠٥. وتبلغ نسبة البطالة بين الإناث ٢٤,٧%، والتي تعد أعلى إلى حد ما من نظيرتها على المستوى القومي حيث تبلغ ٢٤%. وتتركز العمالة في قطاع

^(٤٨) <http://www.cairo.gov.gov/txtlstvw.aspx?LstID=4782f1c-333f-4e26-ad54-7efc9932025a>

الخدمات بنسبة ٧٠,٥%، يليه القطاع الصناعي بنسبة ٢٩,٣%، وتوجد أقل نسبة عمالة في القطاع الزراعي بنسبة ٠,٢%^(٤٩).

الأنشطة الاقتصادية

- **الصناعة:** توجد في القاهرة قاعدة صناعية قوية تتكون من المصانع الأساسية مثل مصانع الأغذية، والغزل والنسيج، وصناعة الورق، والصناعات الكيماوية، ومواد البناء، والسيراميك، والبورسلين، بالإضافة إلى المعادن.
- **السياحة:** يوجد بالقاهرة مناطق تاريخية متنوعة تعمل كعامل جذب سياحي، من أشهرها المتاحف، وتشمل: المتحف المصري، والمتحف القبطي، ومتحف الفن الإسلامي، والمتحف الحربي، وقصر الجوهرة، ومتحف محمد علي باشا، وكنيسة القديسة باربرا، وكنيسة أبو سيفين، وكنيسة مار جرجس، وشجرة مريم العذراء، ومسجد عمرو بن العاص، ومسجد أحمد بن طولون، والجامع الأزهر، ومسجد الحاكم بأمر الله^(٥٠). وتعتبر القاهرة مدينة متعددة الثقافات والتي اعتاد السكان على الهجرة إليها رغبة في السياحة أو العمل. زاد معدل النمو السياحي في عام ٢٠٠٨ الي ١٠% بالرغم من انخفاض المعدل العالمي
- **الزراعة:** تعد القاهرة محافظة حضرية والزراعة غير منتشرة بها، وتأتي إليها المنتجات الزراعية أساساً من إقليم الدلتا أو محافظات الوجه القبلي. ورغم ذلك، فما زال هناك بعض المواقع الزراعية التي تبلغ مساحتها ٢٠٥٧٩ فدان.

الصحة: يوجد بالقاهرة عشرة مستشفيات عامة تابعة لوزارة الصحة، و ١١ مستشفى مركزي عام، و ٧ مستشفيات تخصصية، و ٢٢ مستشفى جامعي، وثلاث مستشفيات شرطة، ومستشفى واحدة تابعة للطرق السريعة، و ٣٧٨ مستشفى خاص. ويقدر تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ نسبة الأطباء بحولي ٩,٤ طبيب لكل ١٠٠٠٠ نسمة، ونسبة الممرضات بحولي ٦,٩ ممرضة لكل ١٠٠٠٠ نسمة^(٥١).

التعليم: يتسم نظام التعليم في مصر بالمركزية الشديدة، ويتقسم إلى ثلاث مراحل هي:

التعليم الأساسي

- المرحلة الابتدائية،
- المرحلة الإعدادية،
- التعليم الثانوي،
- التعليم أعلى من الثانوي.

^(٤٩) UNDP, EHDR, 2005

^(٥٠) Center for Political and Strategic Studies, Egyptian Governorates' Series, Cairo Governorate, 2004.

^(٥١) UNDP, EHDR, 2005.

ومنذ تعديل قانون التعليم الإلزامي في عام ١٩٨١ ليشمل المرحلة الإعدادية، حيث تم ضم المرحلة الابتدائية والإعدادية (لفئة العمر من ٦ حتى ١٤ سنة) في مرحلة واحدة تم تسميتها بمرحلة التعليم الأساسي. وبعد هذه المرحلة يعتمد التعليم على قدرة الطالب^(٥٢) واستعداده للإيفاق حيث يقدم القطاع الخاص نسبة كبيرة من الخدمات التعليمية.

٧-٥-٢ محافظة القليوبية

الموقع والهيكل الإداري: تقع محافظة القليوبية شمال شرق نهر النيل على بداية الدلتا. ويحدها من الشمال محافظتى الدقهلية والغربية، ومن الشرق محافظة الشرقية، ومن الغرب محافظة المنوفية، ومن الجنوب محافظتى القاهرة والجيزة. وتبلغ مساحة القليوبية ١١٢٤ كيلو متراً مربعاً. وتتكون من سبعة مراكز هي: القناطر الخيرية وقلوب وشبين القناطر والخانكة وطوخ وبنها وكفر شكر. إلى جانب مدينتين هما بنها وشبرا الخيمة^(٥٣).

العمالة: تقدر نسبة قوة العمل (١٥ سنة وأكثر) بحوالى ٣٠% من جملة السكان. وتبلغ نسبة البطالة ١٠,٢%، وتعد أعلى من نظيرتها على المستوى القومى (٩,٩%)، كما تبلغ بين الإناث ٢١,٧%، وتعد أقل من نظيرتها على المستوى القومى (٢٤%)، ويستحوذ قطاع الخدمات على أعلى نسبة عمالة (٥٣,٧%)، يليه القطاع الصناعى بنسبة ٢٧,٨%، ثم القطاع الزراعى بنسبة ١٨,٥%^(٥٤).

الأنشطة الاقتصادية

- **الزراعة:** تبلغ مساحة الأرض الزراعية ٢١٣٤٥٦ فدان، وتشكل ٧٩,٧% من إجمالى مساحة المحافظة، ويعد القطن والأرز والقمح والذرة والفاكهة من المحاصيل الأساسية التى تشتهر بها المحافظة.
- **الصناعة:** من الصناعات الأساسية التى تشتهر بها المحافظة صناعات الغزل والنسيج، والزجاج والكريستال، والمنتجات الغذائية، والكيماوية، والأدوية، والسماد. وتعتمد الصناعة فى القليوبية على البترول بشكل أساسى. ويوجد بالقليوبية أربع مناطق صناعية هي: شبرا الخيمة، والخانكة، وبنها، وقلوب.
- **السياحة:** يوجد بالقليوبية عدد من المناطق الأثرية والتاريخية الفرعونية والبطلمية والرومانية والحديثة. ويوجد بها أيضا عدد من المساجد والكنائس التاريخية. بالإضافة إلى قناطر محمد على والقناطر الحديثة التى تجذب السياحة الداخلية من جميع أنحاء مصر^(٥٥).

الصحة: يوجد بالقليوبية مستشفين عامتان، وعشر مستشفيات مركزية، وإحدى عشر مستشفى تخصصى، وإحدى عشر مستشفى ريفى، وتسعة عشر مجمعاً طبياً ريفياً. كما يوجد عدد ٦٢ مركزاً طبياً، و ٤٢ مجمعاً صحياً متنوعاً،

^(٥١) http://en.wikipedia.org/wiki/Education_in_Egypt

Qalioubeya Governorate, 2004. ^(٥٢) Center for Political and Strategic Studies, Egyptian Governorates' Series,

^(٥٣) UNDP, EHDR, 2005

^(٥٤) Center for Political and Strategic Studies, Egyptian Governorates' Series, Qalioubeya Governorate, 2004.

و ٤٠١ وحدة صحية^(٥٦). وتبلغ نسبة الأطباء ٥ أطباء لكل ١٠٠٠٠ نسمة، والممرضات ١٢,٤ لكل ١٠٠٠٠ نسمة، وفقاً لبيانات تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥^(٥٧).

٧-٥-٣ السياق المؤسسي والإداري للبحث الاجتماعي للشركة المصرية للتكرير

يتكون النظام الحكومي في مصر من: رئيس الدولة، والسلطة التشريعية (مجلس الشعب)، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، والمحكمة الدستورية العليا، والنائب العام، والقوات المسلحة، ومجلس الأمن القومي^(٥٨). وتمثل الحكومة الجهاز التنفيذي والإداري الأعلى للدولة، ويقودها رئيس الوزراء، وتتكون الحكومة من مجلس الوزراء^(٥٩). ويعتبر حسنى مبارك، باعتباره رئيس الدولة، أعلى سلطة تنفيذية. وكان مجلس الشعب هو الذى يختار رئيس الجمهورية، (ولكن بعد تعديل الدستور عام ٢٠٠٥ أصبح اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب العام). ويضع رئيس الجمهورية سياسة الدولة، ويتابع تنفيذها، وهو أيضاً القائد الأعلى للقوات المسلحة. ويمثل مجلس الشعب السلطة التشريعية للدولة، حيث يعتمد القوانين، والموازنة العلمة للدولة، وخطط التنمية. ويعتبر مجلس الشورى جهازاً استشارياً يقترح القوانين والإجراءات الجديدة على مجلس الشعب.

وتعمل السلطة القضائية من خلال أربعة أنماط مختلفة من المحاكم هي: المحكمة الدستورية العليا وهى أعلى جهاز قضائى، ومحكمة النقض، وسبع محاكم استئناف فى المحافظات المختلفة، ومحاكم ذات طبيعة عامة فى كل محافظة. والنظام السياسى فى مصر نظام متعدد الأحزاب: وينظمه قانون رقم ٤٠ لعام ١٩٧٧ تأسيس الأحزاب السياسية ويرفض الدعوة لها على أساس دينى.

وتتقسم مصر إدارياً إلى ٢٨ محافظة، بالإضافة إلى مدينة الأقصر. ويعين رئيس الجمهورية محافظاً لكل محافظة. وتتولى وحدات حكومية محلية على مستوى كل مركز تقديم الخدمات وتصميم المناطق الصناعية. وتتولى المجالس المحلية المنتخبة مراقبة أداء وحدات الحكم المحلى التابعة للوحدات الإدارية المحلية. ويتم تشكيل المجالس المحلية بالانتخاب على مستوى كل وحدة محلية (انظر الشكل رقم ٧-٣). ويجب ألا يقل عدد العمال والفلاحين بهذه المجالس عن النصف^(٦٠).

(٥٦) Center for Political and Strategic Studies, Egyptian Governorates' Series, Qaliobeya Governorate, 2004.

(٥٧) UNDP, EHDR, 2005.

(٥٨) Egypt Administrative Reform, Innovation and Maintenance, center of administrative innovation of Euro-Mediterranean region, page 11 www.caimeed.org.

(٥٩) هي وزارات: التعمير والمجتمعات العمرانية، والزراعة، والطيران المدني، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، والمواصلات، والثقافة، والنفط، والكهرباء والطاقة، والمالية، والخارجية، والتجارة الخارجية، والتضامن الاجتماعي، والداخلية، والتعاون الدولي، والاستثمار، والعدل، والعمل، والتنمية المحلية، والإنتاج الحربي، والبترو، والتخطيط، والأوقاف، والتموين والتجارة الداخلية، والسياحة، والنقل، والري والموارد المائية، والشباب، ووزارة الدولة للشئون البرلمانية، ووزارة شئون مجلس الشورى، ووزارة الدولة للتنمية الإدارية، ووزارة الدولة لشئون البيئة.

(٦٠) وذلك وفقاً للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في تعريف العمال والفلاحين.

شكل ٣-٧ الوحدات الحكومية المحلية والإقليمية

الممثلون	الوحدة الإدارية
المجلس الشعبي على مستوى المحافظة بكل محافظة مجلس شعبي محلي، ويمثل كل مركز أو جهاز إداري بعشرة أعضاء.	المحافظات تنقسم مصر إلى ٢٨ محافظة، ربما تكون محافظات حضرية مثل القاهرة وبور سعيد والسويس، أو محافظات إقليمية تنقسم إلى مراكز.
المجلس الشعبي على مستوى المركز بكل مركز مجلس شعبي محلي، تمثل فيه عاصمة المركز بأعضاء يتراوح عددهم بين ١٢ و ١٤ عضواً، وتمثل كل وحدة محلية بعشرة أعضاء.	المراكز تنقسم المحافظات إلى مراكز. تتكون هذه المراكز من مدينة هي عاصمة المركز تقع في مركزه وعدد من الوحدات المحلية، يوجد في مصر ١٨١ مركزاً.
المجلس الشعبي على مستوى المدن تمثل المدن الكبرى التي لها جهاز إداري واحد بعدد ٢٤ عضواً، بينما يتشكل مجلس المجلس المحلي للمدينة التي لها أكثر من جهاز إداري بعدد ١٤ عضواً يمثلون تلك الأجهزة.	المدن غالبية المدن هي عواصم للمراكز، ولكن هناك بعض المدن التابعة مباشرة للمحافظات مثل مدينة الجيزة وشبرا الخيمة. يوجد في مصر ٢١٤ مدينة.
المجلس الشعبي على مستوى القسم يتكون المجلس الشعبي المحلي للقسم الذي له جهاز إداري واحد بعدد ١٤ عضواً، بينما الأقسام التي لها أكثر من جهاز إداري يتكون مجلسها الشعبي من عدد ١٢ عضواً يمثلون تلك الأجهزة.	الأقسام تنقسم المدن المحافظات (مثل القاهرة) وغيرها من المدن الكبرى إلى أقسام. يوجد بمصر ٧٦ قسماً.
المجلس الشعبي على مستوى القرية يتكون المجلس الشعبي المحلي في كل قرية من ٢٤ عضواً.	القرى وهي أصغر وحدة حكومية محلية.



إن الحكومة القومية وعلى نطاق المحافظة وعلى النطاق المحلي هو أول نقاط إتصال للتواصل مع المعنيين بمشروع الشركة المصرية للتكرير واستشارتهم كما هو موصوف بالفصل الثامن.